الصكوك المصرية السيادية	السعر		العائد حتى تاريخ الاستحقاق	
	٢٠٢٦/٠٦/٢٦	٢٠٢٦/٠٧/٠٣	٢٠٢٦/٠٦/٢٦	٢٠٢٦/٠٧/٠٣
استحقاق أبريل ٢٠٢٩[١]	١٠١,٠٧ دولار أمريكى	١٠٠,٨٨ دولار أمريكى ▼	٦,٠٨ %	٦,٠٩ % ▲
استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢[٢]	١٠٤,٦٧ دولار أمريكى	١٠٤,٦٢ دولار أمريكى ▼	٧,١٣ %	٧,١٤ % ▲

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ٢٠٢٦/٠٧/٠٣)

شهدت أسعار الصكوك المصرية السيادية الدولية تراجعًا ملحوظًا خلال تداولات الأسبوع المنتهي في (٢٠٢٦/٠٧/٠٣)، مدفوعةً بتراجع معدل البطالة الأمريكي خلال شهر يونيو ٢٠٢٦ إلى ٤,٢ %، مقارنةً بـ ٤,٣ % في مايو ٢٠٢٦، وذلك وفقًا للبيان الصادر عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي يوم الخميس الموافق (٢٠٢٦/٠٧/٠٢)[٣] ويعكس هذا التراجع استمرار متانة سوق العمل الأمريكي، بما يشير إلى استمرار النشاط الاقتصادي وقدرته على تحمل مستويات أسعار الفائدة المرتفعة.

وفي ضوء ذلك، اتجه عدد من المستثمرين إلى إعادة موازنة محافظهم الاستثمارية، من خلال زيادة حيازاتهم من أدوات الدين الأمريكية وتقليص تعرضهم للأصول ذات المخاطر الأعلى، بما في ذلك السندات والصكوك السيادية الصادرة عن الأسواق الناشئة. وأدى ذلك إلى زيادة الضغوط البيعية على الصكوك المصرية السيادية الدولية في السوق الثانوية، مما انعكس في انخفاض أسعارها وارتفاع عوائدها حتى الاستحقاق، كما هو موضح بالجدول أعلاه.

ورغم استمرار تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية المحلية، فإن العوامل الخارجية ظلت المحرك الرئيسي لأداء الصكوك المصرية خلال الأسبوع محل التقرير، حيث استمرت توقعات السياسة النقدية الأمريكية في التأثير على توجهات المستثمرين العالميين وتدفقات رؤوس الأموال نحو الأسواق الناشئة. ويؤكد ذلك استمرار الارتباط الوثيق بين أداء أدوات الدين السيادية المصرية والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، ولا سيما البيانات الأمريكية التي تؤثر بصورة مباشرة في توقعات أسعار الفائدة العالمية ومستويات العائد المطلوبة من المستثمرين.

---

١ https://shorturl.at/saZGb
٢ https://shorturl.at/lWM4f
٣ https://shorturl.at/wszuh